مقدمة

عند التعرض لأوضاع البلدان العربية والاسلامية، نصطدم بالواقع المؤلم لتلك البلدان من حيث التفكك او شبه التفكك، بينما تعاني هذه البلدان من حدة التخلف الاقتصادي واختلالات النشاط الاقتصادي الداخلي و الخارجي للبلدان العربية و الاسلامية.

ومما لا شك فيه أن هذه الاوضاع تتطلب البحث في كيفية تصحيح حدة التخلف الاقتصادي واختلالات النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي للبلدان العربية والاسلامية، حيث يتم ذلك على اساس مفهوم اسلامي يزيل اوضاع اقتصادية غير مرغوبة اسلاميا، ويدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والاسلامية بطريقة مباشرة او غير مباشرة بالاضافة الى التمهيد تلقائيا للوضع المرغوب تحقيقه بعد مرحلة انتقالية.

وفي هذا المجال لابد ان يرتكز هذا المفهوم الاسلامي على قاعدتين اساسيتين ومتامسكتين تماما، بحيث ان العمل على انشأ احداهما يتطلب وجود الاخرى، كما يسهم في تقويتها، وهاتين القاعدتين هما:

القاعدة الاولى: انهاء وضع التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي وتصفية جميع الاثار الاقتصادية المترتبةعلى هذه التبعية؛

القاعدة الثانية: تحديد اهداف التجارة الخارجية لكل بلد اسلامي بما يكفل التوجه الدفع التنمية الاقتصاجية داخليا وفقا للمنهج الاسلامي، وتنشيط المبادلات التجارية و المعاملات المالية و الاستثمارية فيما بين البلدان الاسلامية مع بعضها البعض.

ويعد البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية في الدولة من أهم المؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص والذي يناط به مهام متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وتساهم بفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للمجتمع .

و إن من أهم العوامل التي كان ولا يزال لها تأثير على أداء البنوك المركزية ودور في البلدان النامية ومنها البلدان العربية والإسلامية هو عدم توافر البيئة الاقتصادية الملائمة لعمل السياسة النقدية بفعالية وكفاءة مثلما هو الوضع القائم في الدول المتقدمة، فمن المعروف أن أساسيات السياسة النقدية تستند إلى الفكر الرأسمالي الذي نشأ في البيئة الاقتصادية في الدول المتقدمة. وحيث تفتقر معظم الدول النامية الى توافر مثل هذه البيئة الاقتصادية فلا يمكن الوصول إلى مستوى ملائم لعمل السياسة النقدية في تلك الدول النامية بطريقة مرضية.

وتوضح طبيعة التطورات في مجال الصيرفة المركزية أن هناك اهتماما متزايد بدور البنوك المركزية في جميع دول العالم بهدف ضمان كفاءة وفاعلية السياسات النقدية وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي.

وفي اطار الفكر الاسلامي، فانه – وفقا لحدودالبحث – يتطلب الامر من السلطات النقدية – البنك المركزي – بالبلدان العربية و الاسلامية العمل على تشجيع قيام المصارف الاسلامية بكل الاساليب المباشرة وغير المباشرة، حيث يمكن ان تسهم هذه البنوك الاسلامية تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الانشطة التقليدية المرتبطة بالتبعية الاقتصادية الى انشطة حديثة ترسي قواعد الاستقلال الاقتصادي وتدفع عملية التنمية الاقتصادية المنشودة وفقا للمنهج الاسلامي، وتنشيط المبادلات التجارية و المعاملات المالية والاستثمارية فيما بين البلدان الاسلامية مع بعضها البعض.

وهذا مايتطلب من السلطات النقدية– البنوك المركزية – في البلدان العربية والاسلامية العمل على تهيئة البيئة التشريعية، وايجاد الادوات الرقلدابية، وتطوير آليات العمل المصرفي الملائمة لطبيعة عمل البنوك الاسلامية.

ومن خلال ما سبق يمكن ان نقسم هذا البحث الى ثلاثة محاور رئيسية:

أولا: تهيئة البيئة التشريعية الملائمة لطبيعة عمل البنوك الاسلامية؛

ثانيا:ايجاد الادوات الرقابية الملائمة لطبيعة عمل البنوك الاسلامية؛

ثالثا: تطوير اليات العمل المصرفي.